

الرجعية الفكرية

وكيف تنظم الدعوة لحياتها في مصر

ندعو الى حرية الفكر، وندعو اليها بجرارة ويقين . وإذا أراد خصومنا أن نعرف لهم ماهي حرية الفكر، فالتا لا نتلكأ في أن نقول انها التحرر من التقاليد مصروقة الى كل شيء ثبت مع الزمان وتناقلته الاجيال فأكسبه مر الايام وتناول الاحقاب صفات الثبات والجمود، وألبسته المشاعر ثوبا من القداسة باليا، أو رقعته الجدليات الممضة، والفرضيات الساقطة، بما يرأب شيئا من ثقوب البلى التي أكلت ظاهره وكادت تشق عن خفيه .

وإذا لم يرضهم هذا التعريف فانا نقول لهم إن حرية الفكر هي الحياة، وجمود الفكر هو الموت والفناء، فإذا لم يرضوا عن هذين القولين فانا نقول لهم إننا ندعو الى الحرية الفكرية قانعين بأنها الطابع الثابت للانسان باعتباره انسانا يعرف مقدار نفسه ويدرك مقدار ما له من قيمة أزاء الكائنات التي تضيف به . وإن الجمود والرجعية طابع العجايا والسواثم التي يتغير من حولها الزمان وهي ثابتة على صورة من الغريزة واحدة، حتى يدركها الموت، فلا تترك من ورائها الا رمة بالية، وهيكل أعظمياً أجوفا لا ينقصه الا الرقوق ليصبح طيلاً، أشبه بالطبل الذي فزع منه ثعلب يديدا الفيلسوف على اتني لا أدري كيف أذهب مع هؤلاء الداعين الى الرجعية الفكرية مذهب من يريد أن يناقشهم بالدليل والبرهان، ويقرع لهم الحججة بالحجة، ويضرب لهم البيئة بالبيئة، وجل سلاحهم القول بان للحكومة ديناً تدين به، وإن هذا الدين يجب أن يحصى . ومن يحصى ؟ لا ندري .

كذلك لست أعرف من بين هؤلاء الذين يقولون بأن الدين الرسمي في خطر وإن الأباحية (على ما يقولون) كادت تقضي عليه وأنه في حاجة الى حماية السلطة الحكومية، من هو على علم بمفترقات الطرق الفكرية التي سالت فيها تيارات الفكر الحديث، حتى نكون اذا مضينا في مناقشته على بيئة من أمره وأمرنا . ليس فيهم على ما أعتقد من يستطيع الادعاء بأنه يدرك الفرق بين العلم وبين الفلسفة والادب، ومع هذا الجهل المطبق يدعون أنهم يدافعون عن الدين . ولو أردت أن تعرف منهم ماهو الذين مقيساً بالعلم، لما رفع أحدهم في وجهك بعقيرة البيان، بل استخفى وراء القول بان الدين الرسمي يجب أن يحصى، وإن الدين الرسمي هو دين الاسلام .

تؤمن بأن الدين الرسمي هو الإسلام ، ولا إله إلا الله ومحمد رسول الله . ولكن ألا
يخجل الداعون إلى هذه الرجعية الفكرية من نفس دعواهم ؟ ألا يخجلون من أن
القول بأن الدين الرسمي ، دين الله ودين الملة المحمدية ، لاحتالة مهزوم في مناقشة يثيرها
عزيم ورشيد رضا ؟ أصبح الدين من الوهن والخور بحيث يخشى عليه من مناقشة
يحاول فيها عزيم إثبات صحة رأيه في مساواة المرأة بالرجل في مرافق الحياة ؟ وضد
من يريد هؤلاء أن تحمي الحكومة برجلها وسلاحها وسلطانها الدين ؟ أمن فرد واحد
صاح صيحة بمبدأ يخالف التقاليد ؟

وإذا كان الأمر كذلك فانا نسألكم :

- (١) من ذا الذي يحمي الدين من الحكومة المصرية وقد نصت على حبس السارق
ولم تأخذ بقاعدة قطع يده ؟
- (٢) من ذا الذي يحمي الدين من الحكومة المصرية وقد طبقت قانون نابليون
في الجنايات بدلا من قانون السن بالسن والعين بالعين .
- (٣) من ذا الذي يحمي الدين من الحكومة المصرية وقد قيدت سن زواج الفتيات
والدين بدين سن الزواج ولا يحدده
- (٤) من ذا الذي يحمي الدين من الحكومة المصرية وقد أخذت بمبدأ الكشف
الطبي على مدعيات الحمل ليقرر العلم كذبهن أو صدقهن بدلا من أن يدعين الحمل إلى
سن اليأس وقد أباحت المذاهب المقدسة
- (٥) من ذا الذي يحمي الدين من الحكومة المصرية وقد أباحت قتل المسلم
في رجل من أهل الكتاب ؟
- (٦) من ذا الذي يحمي الدين من الحكومة المصرية وقد جعلت الطلاقات الثلاث
طلقة واحدة وكان الشرع (عليه العفو) لا يجيز بعدها عودة الزوجية إلا بمحلل
ألا فليجيئوا !!!

أليست الحكومة صاحبة الدين الرسمي وحامية ذماره والناضحة عن حياضه ، هي
التي اعتدت عليه هذه الاعتمادات الكبيرة ؟ أليس هذا هو الدين الرسمي للحكومة
التي عطلت الكثير من أحكامه مستعيضة عنها بأحكام قانون نابليون ، حتى لقد
تطرفت في ذلك إلى أبعد الحدود ، فأباحت البغاء وحملت الباغيات رخصاً رسمية ، ثم
لم ترجع الزاني ولا الزانية ؟

يا عاجبا ! أظن أنه لا يجدربان يحمي الدين من أباحية هذه الحكومة إلا سمو
الأمير عمر طوسون والشيخ رشيد رضا .

كنا نود أن لا يفتح مثل هذا الباب وان نوصده ونشد من ورائه ألف رتاج،
لولا أن يدأ قوية شددت المزاليج القديمة فافلتت منها رواتج الماضى البعيد،
روائع ذبيحة النصرانى وهل يجوز أن يأكل منها المسلم، وبطلها المرحوم الشيخ محمد
عبد، كما كان ضحيتها - بطلها اذ نصر الفكر الحديث، وضحيتها اذ تالبت عليه القوات
التي يريد اليوم أن يؤلبها ضد الأحرار سمو الأمير عمر طوسون، الذى نبيح لأنفسنا
أن تناقشه الحساب على مانشر وعلى مادعى اليه علنا، مادام قد تنازل سموه
وسمح لاسمه الكريم أن ينشر فى ذيل مقال فى صحيفة عامة.

غير أن أمنتنا لم تتحقق وأخذت بوادر القلائل الفكرية تلوح من وراء السكون
الظاهرى مادام قد نفخ فيها فم (أمير) نجل فيه الامارة، ونجل فيه صلته بالجالس
على عرش مصر، وفرض علينا أن لا نمد بطرفنا إلى جلالة تلك الذات الا خشعاً
مقنعى الرؤوس، فان لمصر علينا حقاً ولعرشها فى عنقنا أمانه، نكون خاتمين
إذا لم تؤدها كاملة

ولكن سمو الأمير عمر طوسون قد تنازل فزاحم الصحفيين فى أعمدة الصحف
وأخذ يدافعهم فيها بالمتكبر والذراع، فلا لوم علينا إذن اذا نحن استبحنا مناقشته
مناقشة الصحفيين مادام سموه قد فضل هذه الديمقراطية على أروستوقراطية الامارة.
الحاصل أن سمو الأمير عمر طوسون كتب إلى صحيفة الاهرام رسالة مطبوعة
نشرت تحت امضائه الشخصى، لانتحت امضاء باشماعون الدائرة كما هى العادة، موجهة
إلى صاحب المعالى وزير المعارف جاء فيها :

حضرة صاحب المعالى بهى الدين بركات بك وزير المعارف

وكتب الينار هط كبير ينفون عن المائتين من أهالى الفيوم بينهم علماء ومحامون
أهليون وشرعيون وعمد وأعيان وتجار وكثيرون من الموظفين ونظار المدارس الاميرية
ومعلمها يطلبون الينا أن نرفع صوتنا لايقاف تيار الاحاد فى الدين والخروج عن
حدوده بمناسبة المناظرة التي وقعت فى كلية الحقوق بين الاستاذين محمود عزمى أفندى
والسيد رشيد رضا فى مسألة مساواة المرأة بالرجل وما كتب عن هذه المناظرة فى
جريدة الاهرام الغراء بتاريخ ٩ يناير سنة ١٣٠٠ بقلم أحد محرريها أحمد الصاوى أفندى
ولما كانت وزارة المعارف هى المهيمنة على الجامعة المصرية وما يجرى فيها، فانا
نلفت نظر معاليكم الى أن ترك الجبل على الغارب للمتناظرين واعطاء الحرية المطلقة
للمحاضرين وخصوصاً فى بلد حديث عهد بالنشوة العلية كالقطر المصرى دون ان

يراعى في ذلك الشعور الدينى وما يجب من الحرمة للبعثات بما يلقى في روع الأمة
سوء الاعتقاد في الحكومة وانها ترضى الخروج على الدين والاستهتار بنصوصه

وبما ان الدين الرسمى لمصر الذى نص عليه الدستور هو الدين الاسلامى فيجب
ان يكون لهذا النص معناه والا يكون كلاما بغير مدلول . واذا كان الامر كذلك
فكيف يسوغ الجدل في نصوص الاسلام التطعية كمسألة نقص حظ المرأة في الميراث
عن الرجل في معهد تهيمن عليه حكومة مصر الاسلامية

« على ان المرأة المسلمة لا ترى حظها في الميراث قليلا بالنسبة لحظ الرجل الذى
جعلت الشريعة الاسلامية عليه مغارم كثيرة بجانب هذا الخط اغفيت النساء منها ولم
نسمع لا في القديم ولا في الحديث من النساء المسلمات شكوى من ذلك . وقد ايدت
الزعيمة المصرية السيدة هدى هانم شعراوى هذا بصفتها رئيسة جمعية الاتحاد النسوى
عندما طلب منها حضرة سلامه افدى موسى ان تجعل في عداد حقوق المرأة المصرية
التي تعمل جمعيتها على المطالبة بها مساواتها بالرجل في الميراث فما كان من السيدة
الا ان ردت عليه رداً مفجحا أبانت له فيه بالاذلة والبراهين ان نصيب المرأة المسلمة
في الميراث يجعلها اكثر حظاً من اختها الغريبة

« فهل يصح بعد ذلك ان يقول بعض الرجال منا انها لها الحق في مساواة الرجل
في الميراث وفي كل شئ . ولا يبالى بما في ذلك من مخالفة لنصوص الدين الاسلامى الخفيف
فضلا عن عاداتنا واخلاقنا وميزاتنا القومية.... الى آخر ما جاء بكتاب سمو الامير الجليل
ولقد رد معالى وزير المعارف على سمو بكتاب آخر ثبته هنا بحروفه :

حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون
تشرفت بكتاب سموكم المؤرخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ خاصا بالمناظرة التي التقيت
بكلية الحقوق في مسألة مساواة المرأة بالرجل وما كتب عنها في جريدة الاهرام
بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٠

وانى أشكر لسموكم ما تبدونه دائماً من الغيرة على شؤون الدين وسافحص هذا
الامر بالعناية الواجبة لاجراء ما يتفق وقوانين البلاد والمحافظة على حرمة الدين
الكريم

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول اسمى عبارات الاجلال والاحترام .

وزير المعارف

محمد بهى الدين بكات

والذى نوجب له فى هذا الأمر كله على تفاهته أن الامراء فى عصر النهضة الاروية قد حووا حرية الفكر ، حتى أن « لوثر » لم يحمه من سطوة الكنيسة الرومانية الا أمير ألماني ، أعلن الحرب على البابوية ، ولولاه لما قام لحركة الإصلاح الدينى قائمة . ثم نجد فى مصر أن أميراً خطير القدر على المقام يكون داعية ضد هذه الحرية الفكرية ، مصبوبة فى أشد قوالبها تواضعا ، اذ تحاول التعديل الفكرى من ناحية الإصلاح الاجتماعى .

على أننا لا نبيح لأنفسنا ان نناقش الأمير مناقشة الصحفى للصحفى ، بل نكتفى بأن نذكره بمقاطع من الماضى القريب لعلنا نستطيع أن نخفف بذلك من حدة التى ظهر بها كما يظهر الصحفيون أمثالنا على صفحات الجرائد .

يعلم سمو الأمير الجليل أن محاكم التفتيش (رحمة الله ورحم زمانها) لم تكون إلا تحت تأثير شعور قام بتنزى فى رأس أمير . فان القرن الرابع الميلادى كان آخر عهد الكنيسة بالاضطهاد من السلطات الوثنية . فلما أمنت الكنيسة شر الاضطهاد أخذت هي بذاتها تضطهد اعداءها . ومن هم أعداؤها ؟ ثم الاراطقة أو الهرطقة باسمو الأمير . حتى اذا تمخض الزمان عن بداءة القرن العاشر الميلادى وهو القرن الذى اعتقدت فيه الكنيسة اعتقاداً مقدساً أنه آخر الدنيا ، وأول العهد بالآخرة ، زاد اضطهاد الكنيسة للهرطقة ، أحرار الفكر ، ووضعت الكنيسة نظاماً تحاكم به أعداؤها . فاذا صدرت ضدهم الاحكام ، سلموا الى السلطات الزمانية لتنفذ فيهم مشيئة الكنيسة ، لا مشيئة الله باسمو الأمير . فكانت القاعدة أن يحرقوا احياء من غير أن تراق منهم قطرة من دم ، شفقة بهم ورحمة !!!

وجاء عصر الامبراطور فردريك الأول وتبعه فردريك الثانى والبابا أنوسان الثالث فزادت اضطهاداتهم وقسوتهم ثم ضد غريغورى التاسع ففكرة التفتيش وعهد بها الى الآباء الدومنيكيين . ولقد كان من اسس هذا النظام أن يحضر المتهم للمحاكمة من غير ان يعرف التهمة ليحاكم سرياً ومن غير أن يعطى فرصة الدفاع عن نفسه . ولم يقع المؤرخون ياسيدى الأمير حتى اليوم على قضية واحدة من القضايا التى نظرتها محاكم التفتيش حكم فيها بالبراءة على اطلاق القول . هذا النظام ياسيدى الأمير قد ألغى الآن ولم يبق له من أثر بعد أن رفع تمثال الحرية على شواطئ أمريكا مشعل النور مستقبلاً أمواج بحر الظلمات .

لقد كففت الدساتير للأفراد ياسيدى الأمير حرية الفكر والقول والنشر . وأظن

أن رد معالي وزير المعارف على سموكم فيه شيء من ذلك . ولو أنك استشرتني
ياسيدى الامير قبل أن تنشر رد معاليه على سموكم، لاشرت عليك بالاقلاع عن نشره .
لانه فى الحقيقة يريد أن يقول إن قوانين البلاد لا تسمح بمثل ماتريد سموك ولكن
أدب معاليه اضطره لان يسوق المعنى فى قالب يصح أن يخاطب به وزراء الدولة
امراءها .

ياسيدى الامير نحن فى القرن العشرين . وبالامس كاد لورد كرومر أن يفتش
قصر عابدين بجنوده المسلحة، لما علم بأن سمو الخديو السابق حاول أن يكيد من يدعى
ليون فهمى !!!

ياسيدى الامير . نحن نتلقى الثقافة الحديثة . وفى مصر . فاذا ذكرت ذلك
ياسيدى الامير حمدنا السرى وتمثلنا بقول القائل

وألقت عصاها واستقر بها النوى كما قر عينا بالاياب المسافر
اسماعيل مظهر

